



مركز الاتحاد  
للبحاث و التطوير

ملف معلومات

# تنازلات رئيس الجمهورية اللبناني جوزيف عون

منذ 2024-11-27

تاريخ الاصدار

2026-5-11

# تنازلات رئيس الجمهورية اللبناني جوزيف عون

منذ 2024-11-27

تشهد الدولة اللبنانية منذ الربيع الأخير من عام 2024 مرحلة من أدق مراحل تاريخها تجاه سيادتها الوطنية. إذ أن تحليل الأداء السياسي لرئاسة الجمهورية والسلطة التنفيذية منذ وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني 2024، وصولاً إلى حرب عام 2026، يكشف عن نمط من السلوك الدبلوماسي والميداني المتمثل بسلسلة التنازلات الجوهرية التي مست جوهر العقيدة الدفاعية اللبنانية وسيادة الدولة اللبنانية<sup>1</sup>. يتناول هذا الملف الإجراءات المرتبطة بهذه التنازلات، مستنداً إلى الوقائع الميدانية، الجداول الزمنية، والوثائق الدبلوماسية.

أولاً: بعد حرب 2024

تمثل تاريخ 27 تشرين الثاني 2024 كبدية لمسار جديد في التعامل مع القرار الدولي 1701، إلا أن التطبيق الميداني والسياسي لهذا المسار شهد فجوات عميقة بين الخطاب السيادي والممارسة الفعلية على الأرض.

الفراغ العسكري والغطاء الأمني للعدو:

تمثلت أولى مظاهر التنازلات السيادية<sup>2</sup> في الإخفاق في إرسال تعزيزات فاعلة وفورية للجيش اللبناني إلى الحدود اللبنانية فور سريان وقف إطلاق النار في 2024/11/27. ورغم أن الاتفاق نص على انتشار الجيش كقوة وحيدة وحصرية، إلا أن التباطؤ الرسمي في إصدار الأوامر العملياتية للانتشار على الخط مباشرة ترك مساحات واسعة تحت السيطرة الفعلية لقوات الاحتلال. هذا الفراغ لم يكن تقنياً فحسب، بل كان سياسياً بامتياز، حيث رُصد غياب أي إجراءات رسمية لمنع الاحتلال من تنفيذ عمليات تدمير منهجي للقوى الحدودية خلال فترة "الستين يوماً" التي أعقبت الاتفاق. هذه الفترة، التي حظي فيها الاحتلال بغطاء أمريكي غير معلن، شهدت تحويل قري كاملة إلى ركام تحت ذريعة "تطهير البنية التحتية"، بينما التزمت الرئاسة اللبنانية الصمت المطبق تجاه هذا الانتهاك الصارخ لروح اتفاق وقف الأعمال العدائية<sup>3</sup>.

تزامن هذا الصمت مع استمرار الاحتلال في قضم خمس نقاط استراتيجية على طول الحدود الجنوبية، وهي نقاط لم تكن ضمن المناطق المتنازع عليها سابقاً، بل تم احتلالها وتثبيت مواقع فيها بعد 27 تشرين الثاني<sup>4</sup>. إن القبول الضمني بهذا الواقع، وعدم تحويله إلى قضية اشتباك دبلوماسي في المحافل الدولية، شكل سابقة في التنازل عن أراضٍ لبنانية دون أي مقابل سياسي أو أمني<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> كتاب: عدوان الأشهر الخمسة عشر من 2024-11-27 إلى 2026-3-1، مركز يوفيد، 2026-5-2

<sup>2</sup> مقوضات السيادة الوطنية في لبنان، مركز يوفيد، 2025-9-18

<sup>3</sup> تقرير: تفريط الدولة اللبنانية بإنجازات المقاومة، مركز يوفيد، 2025-8-26

<sup>4</sup> تحليل السياسات: السيادة الأمنية إعادة إنتاج المنطقة العازلة الإسرائيلية في جنوب لبنان، مركز يوفيد، 2025-12-23

<sup>5</sup> خلاصة تحليلات: استمرار احتلال النقاط الخمس، مؤخر يوفيد، 2025-8-4

## التوغلات الميدانية والسيادة المخترقة:

شهدت القرى الأمامية ظاهرة خطيرة تمثلت في تحرك دوريات تابعة لجيش العدو عبر طرقات رئيسية تمر بمواقع وحواجز تابعة للجيش اللبناني.<sup>6</sup> بدلاً من التصدي لهذه التوغلات أو منعها، كانت التوجيهات السياسية العليا تقضي بتجنب أي احتكاك، مما سمح للاحتلال بتكريس "حق التجول" داخل الأراضي اللبنانية. هذا النمط من التعامل أدى إلى تآكل هيبة الدولة في مناطق انتشارها المفترض، وتحولت الحواجز العسكرية إلى نقاط مراقبة لانتهاكات السيادة بدلاً من أن تكون درعاً لحمايتها.<sup>7</sup>

في الوقت نفسه، استمرت آلة الاغتيالات الإسرائيلية في العمل بكثافة، حيث سُجل وقوع ما يقارب 500 عملية اغتيال استهدفت كوادر وعناصر في مناطق مدنية مأهولة، وكل ذلك في ظل سريان وقف إطلاق النار. إن اكتفاء السلطة اللبنانية بإصدار بيانات إدانة خجولة، دون التلويح بالانسحاب من التزاماتها أو اتخاذ إجراءات دفاعية مضادة، أعطى الاحتلال الضوء الأخضر للاستمرار في قتل اللبنانيين داخل العمق اللبناني دون خوف من تبعات دبلوماسية أو ميدانية.

## إهمال إعادة الإعمار والارتهان للتهديدات

على المستوى الإنساني والإمائي، برز إهمال متعمد للقرى المدمرة في الجنوب اللبناني. امتنعت الحكومة اللبنانية، بتوجيه من الرئاسة، عن اتخاذ أي خطوة عملية لإعادة الإعمار أو حتى البدء بمسح الأضرار في المناطق الحدودية، وذلك استجابة مباشرة لتهديدات العدو الذي ربط بين عودة الحياة الطبيعية لهذه القرى وبين شروط أمنية تعجيزية. هذا الانكفاء الرسمي ترك عشرات الآلاف من النازحين في حالة من التهجير الدائم، واستخدمته الأطراف الدولية كأداة ضغط على البيئة الحاضنة للمقاومة، في تنازل صريح عن واجب الدولة تجاه مواطنيها وحققهم في العودة إلى أرضهم وإعادة بنائها.<sup>8</sup>

## الالتزامات الأحادية وتفكيك القدرات الدفاعية

استمرت السلطة اللبنانية في تنفيذ كافة الالتزامات التي فرضتها التفاهمات الدولية، رغم عدم التزام العدو بأي من بنود وقف الحرب. تجلّى ذلك في الاستجابة الفورية لطلبات جيش الاحتلال لتفتيش مواقع ومنازل محددة،<sup>9</sup> والامتناع عن حماية أي نقطة يزعم العدو وجود نشاط عسكري فيها، حتى بعد ثبوت خلوها من أي سلاح. هذا النهج التفتيشي المنقاد للأوامر الخارجية حول المؤسسات الأمنية اللبنانية إلى أداة لخدمة الهواجس الأمنية الإسرائيلية.<sup>10</sup>

لعل أكثر الخطوات إثارة للجدل كانت عملية "تدمير وتلف الأسلحة" التي قدمتها المقاومة للجيش اللبناني كتعزيز لقدراته الدفاعية. جاء هذا الإجراء تبعاً لأوامر مباشرة من الجهات المشرفة على الاتفاق، بحجة أنها "أسلحة شرقية" لا تتوافق مع المعايير الغربية المعتمدة لتسليح الجيش. يكمن التناقض الجوهرى هنا في أن العمود الفقري لسلاح

<sup>6</sup> ورقة قانونية: "حرية تحرك العدو" في لبنان انتهاك للسيادة ولحق الدفاع الشرعي عن النفس، مركز يوفيد، 20-11-2025

<sup>7</sup> ورقة عمل: محاجة قرار الحكومة اللبنانية، مركز يوفيد، 11-8-2025

<sup>8</sup> ورقة سياسية: تقصير الدولة معركة "أولي البأس" وملف إعمار الجنوب، مركز يوفيد، 2-8-2025

<sup>9</sup> متابعة حالة: التفتيش تحت التهديد بين السيادة والرقابة، مركز يوفيد، 18-12-2025

<sup>10</sup> تحليل قرار: إخفاق في التقدير - قرار الحكومة اللبنانية تجاه سلاح المقاومة، مركز يوفيد، 21-8-2025

المدرعات في الجيش اللبناني يتألف من دبابات وناقلات جند شرقية الصنع، مما يسقط الحجة التقنية ويؤكد أن الهدف كان تجريد الدولة من أي فائض قوة قد تستخدمه في الدفاع عن نفسها مستقبلاً.

كما برز التنازل السياسي في القبول بإرسال موفد رسمي إلى "لجنة الميكانيزم" بناءً على طلب إسرائيلي، وهو ما كان لبنان يرفضه سابقاً منعاً لإضفاء طابع سياسي أو تطبيعي على اللجنة الفنية المشرفة على وقف الأعمال العدائية. هذا القبول جاء دون أي مقابل، بل في وقت كان فيه العدو يصعد من لهجته العدائية تجاه المؤسسات اللبنانية.<sup>11</sup>

## ثانياً: خلال حرب 2026

مع اندلاع الحرب في عام 2026، انتقل الأداء الرسمي من مرحلة "التنازل الميداني" إلى مرحلة "التبني الكامل لخطاب العدو" والارتهان للوساطة الأمريكية المنحازة، مما أدى إلى كوارث سيادية غير مسبوقة.

### تبني الرواية المعادية

في بداية حرب 2026، بدأ الخطاب الرئاسي تحميل المقاومة مسؤولية الاعتداءات الإسرائيلية، رغم الإقرار الرسمي بأن جبهة الجنوب لم تشهد إطلاقاً واحدة تجاه الكيان خلال العهد الحالي قبل بدء العدوان. هذا التبني للسردية الإسرائيلية هدف إلى عزل المقاومة داخلياً ورفع الغطاء الرسمي عنها أمام المجتمع الدولي، وهو تنازل معنوي وسياسي أضعف الموقف اللبناني الموحد.<sup>12</sup>

في شهر نيسان 2026، برزت فرصة لوقف إطلاق النار عبر وساطة إقليمية في إسلام آباد، حيث تم التفاهم على مسودة لوقف العمليات الحربية بين إيران والولايات المتحدة. إلا أن السلطة اللبنانية رفضت هذا التفاهم، مما منح العدو "غطاءً شرعياً" للاستمرار في حربه. نتج عن هذا الرفض وقوع مجزرة مروعة يوم الأربعاء 8 نيسان 2026، والتي كانت نقطة تحول في مسار التصعيد، حيث استمرت الحرب لتسعة أيام إضافية من الدمار الشامل<sup>13</sup> الذي طال العاصمة وبقية المناطق.<sup>14</sup>

### مفاوضات واشنطن المباشرة والسيادة المنقوصة

في 14 نيسان 2026، وافقت الرئاسة اللبنانية على إرسال وفد لإجراء مفاوضات مباشرة مع وفد إسرائيلي في واشنطن برعاية وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو.<sup>15</sup> هذه الخطوة كانت بحد ذاتها تنازلاً تاريخياً، حيث تمت تحت وطأة القصف العنيف ودون اشتراط وقف إطلاق النار. والأخطر من ذلك هو القبول بالجلوس على طاولة التفاوض رغم إعلان العدو المسبق أن مسألة وقف إطلاق النار لن تُبحث في الجلسة الأولى، مما حول الوفد اللبناني إلى طرف يطلب الاستسلام بدلاً من التفاوض على حقوق سيادية.<sup>16</sup> شهدت هذه المفاوضات سلسلة من التنازلات:

<sup>11</sup> متابعة حالة: السيادة الوطنية المؤجلة قراءة في هفوات الحكومة اللبنانية، مركز يوفيد، 2025-8-26

<sup>12</sup> ورقة قانونية: الحكومة اللبنانية تشرّع العدوان الإسرائيلي، مركز يوفيد، 2026-3-3

<sup>13</sup> تقييم وضعية: الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان بعد إعلان وقف إطلاق النار 8-4-2026، مركز يوفيد، 2026-4-10

<sup>14</sup> تحليل خطاب: الثابت والمتغير في خطاب رئيس الجمهورية جوزيف عون، مركز يوفيد، 2026-4-20

<sup>15</sup> تحليل مقارن: ثلاثة عقود من التحولات ما بين تفاهم "نيسان" و"المنطقة العازلة"، مركز يوفيد، 2026-11-24

<sup>16</sup> ملف معلومات: أداء الدولة اللبنانية في المفاوضات، مركز يوفيد، 2026-4-11

- التجاوب مع طلب الاتصال المباشر بنتنياهو بناءً على إشارة من وزير الخارجية الأمريكي، وهي خطوة كسرت المحرمات الدبلوماسية اللبنانية قبل أن يتم التراجع عنها صورياً تحت ضغط الاحتجاجات المحلية.<sup>17</sup>
- الامتناع عن إصدار أي بيان رسمي يوضح ما جرى في جلسة 14 نيسان، مما ترك الساحة الإعلامية لبيان العدو الذي صور اللقاء كانتصار لرؤيته الأمنية.<sup>18</sup>
- الصمت حيال "الوثيقة الأمريكية" المنشورة في 24 نيسان، والتي تضمنت بنوداً تشرعن حق الاحتلال في "الدفاع عن النفس" داخل الأراضي اللبنانية، وهو ما يعني عملياً منح إسرائيل حق التدخل العسكري الدائم في لبنان.<sup>19</sup>

### قضية آمال خليل - الانهيار الأخلاقي والسيادي للعهد

تمثل مأساة استشهاد الصحافية آمال خليل في قرية الطيري يوم 22 نيسان 2026 النموذج الأكثر فجاجة للتنازل عن كرامة المواطن وحمايته أمام غطرسة الاحتلال. لقد كشفت هذه الحادثة أن التنازلات لم تكن مجرد أوراق سياسية، بل تحولت إلى قرارات تمنع إنقاذ الأرواح.

آمال خليل، الصحافية التي هدها الاحتلال سابقاً وتدمير منزلها في عام 2024، كانت تمارس عملها في تغطية تدمير القرى الجنوبية عندما استهدفها الطيران الإسرائيلي بشكل مباشر في منزل احتتمت به. ما حدث بعد الغارة كان حصاراً موصوفاً منع فيه جيش الاحتلال وصول فرق الإسعاف التابعة للصليب الأحمر والجيش اللبناني إلى المصابة التي ظلت تنزف لساعات. لقد اتصلت آمال بالجيش اللبناني وبالجاليات الصحافية طلباً للنجدة، ولكن الأوامر السياسية العليا استجابت لتهديدات الاحتلال بالامتناع عن الاقتراب من الموقع. هذا الرضوخ اللبناني الرسمي أدى إلى ترك آمال تحت الأنقاض حتى لفظت أنفاسها الأخيرة، في حين كان الصليب الأحمر يُستهدف بالقنابل الصوتية والرصاص لمنعه من التقدم. إن القبول ببدء جلسة التفاوض الثانية في واشنطن في اليوم التالي مباشرة (23 نيسان) دون إثارة قضية قتل صحافية لبنانية ومنع إسعافها، يعكس مدى التحلل من المسؤولية الوطنية تجاه المواطنين اللبنانيين.

### الصمت الدبلوماسي وتكريس "حق التدمير"

في الوقت الذي كانت فيه قرى الحافة الأمامية تتعرض لتدمير منهجي استمر لسبعة أيام متواصلة، ظل الوفد اللبناني في واشنطن صامتاً، مكتفياً بطلب متأخر من السفارة اللبنانية لإدراج المسألة ضمن بنود التفاوض.<sup>20</sup> هذا السلوك أكد للجانب الإسرائيلي والأمريكي أن السلطة اللبنانية مستعدة للتفاوض مهما بلغت تكلفة الدمار الميداني، وهو ما دفع وزارة الخارجية الأمريكية لنشر وثيقتها التي تضمن حق الاحتلال في مواصلة اعتداءاته بذريعة "البحث عن سلاح".<sup>21</sup>

<sup>17</sup> تحليل رأي: المفاوضات بين السلطة اللبنانية والكيان الصهيوني، مركز يوفيد، 13-4-2026

<sup>18</sup> ورقة سياسية: تجارب التفاوض اللبناني مع الاحتلال، مركز يوفيد، 29-4-2026

<sup>19</sup> ورقة قانونية: وثيقة استسلام السلطة اللبنانية، مركز يوفيد، 21-4-2026

<sup>20</sup> ورقة قانونية: قراءة في مسؤولية الدولة في سياق التفاوض اللامشروط مع العدو، مركز يوفيد، 26-4-2026

<sup>21</sup> ورقة قانونية: شبهة الخيانة العظمى - سلوك السلطة اللبنانية في التفاوض المباشر مع العدو، مركز يوفيد، 18-4-2026